السلطة في فكر ميشيل فوكو - اشكالية الانتقال من قانون القوة الى قوة القانون-

م. د. محمد سماري رحيمه الكعبي
كلية الآداب/ الجامعة المستنصرية

الخلاصة

يعالج هذا البحث واحدة من أهم الإشكاليات التي تثيرها الفلسفة السياسية ، وهي إشكالية الانتقال من قانون القوة إلى قوة القانون ، إذ تعرضنا لهذا الموضوع بشيء من التفصيل ، مستندين في المقام الأول إلى فكر الفيلسوف (ميشيل فوكو) في هذا الجانب. ونخلص إلى نتيجة مهمة وهي أنه ، وعلى مرّ تاريخ الفكر الفلسفي منذ عصر اليونان وإلى يومنا هذا ، كان هنالك من الفلاسفة من تبنى نظرية قانون القوة لدعم السلطة السياسية ، ومنهم من كان يدعم نظرية قوة القانون للغرض نفسه. وذلك بالتناوب في الفترات الزمنية المختلفة ، بحسب فكر الفيلسوف وما عاصره من أحداث تتعلق بالأفراد والمجتمع والدولة. أما فيما يتعلق بالفيلسوف ميشيل فوكو في هذا الجانب ، فقد تبيّن لنا أنه يفند نظرية قوة القانون ، ويقول بعدم إمكانية تطبيقها في أي عصر ومصر ، لأن القانون الذي يدعو إليه الفلاسفة من المحال تطبيقه إذ لم تكن هنالك قوة تدعمه وتسانده . أما بالنسبة إلى نظرية قانون القوة ، إذا ما افترضنا تطبيقها ، فلا بد من أن يكون هنالك قانون حتى لو كان تعسفياً أو ظالماً .

الكلمات المفتاحية : الفلسفة السياسية ـ القانون ـ فكر فلسفي

Abstract

This research deals with one of the most important problems of political philosophy, i.e., the problem of transformation from the law of power to the power of law . We study this issue depending firstly on the philosophy of (Michel Foucault).We arrive at an important conclusion that , throughout the history of philosophical thought from Greek till today , there were philosophers who adopted a theory of the law of power to support political authority while other philosophers adopted a theory of the power of law for the same purpose , successively during different periods according to each philosopher's thought and the events which he was contemporary with concerning individuals, society and state .With regard to Foucault , it is noticed that he disproved a theory of the power of law and its possibility for application because the law which philosophers call for is impossible if there is no power to support it . With respect to the law of power, there must be a law even if it were tyrannical or unjust.

المقدمة

تُعد أشكالية استخدام السلطة السياسية لستراتيجية معينة ، أو تبني أحدى النظريات كنظرية القوة، أو نظرية القانون ،وتطبيقها على أرض الواقع إحدى أهم الإشكاليات في الفلسفة السياسية، إذ تباينت آراء الفلاسفة في تبني هذه النظرية أو تلك بحسب توجهاتهم الفكرية وواقعهم الاجتماعي والسياسي المعاش، أو نظرتهم إلى الأمور في ضوء ما ينبغي أن يكون. فكان لابد للسلطة السياسية من أن تتخذ من إحدى النظريتين مشروع عمل ، تسير عليه سياستها في إدارة الدولة والمجتمع على السواء. ولنغطي هذا الموضوع بجوانبه المختلفة قسمنا البحث الى عدة مقاصد ، مبتدئين بتعريف السلطة مع تحديد أنواعها ، لننتقل بعدها الى ايضاح مفهوم (السلطة السياسية) ، عند الفلاسفة على وجه العموم ، بدلاً من الانغماس في السرد التأريخي ، لنوضح اذا ما كان أستخدام السلطة لأحد الاتجاهين ، أما بتبني نظرية قوة القانون ، او نظرية قانون القوة ، وذلك من خلال تناول

السلطة السياسية من حيث كونها واقعة اجتماعية وواقعة تأريخية. ولننتهي بتسليط الضوء على فلسفة (ميشيل فوكو) السياسية مدار البحث والذي يمثل أحد أهم أعمدة الفلسفة المعاصرة، حيث تناولنا آراءه في السلطة السياسية ومدى تأثره بالفكر الروماني في هذا الجانب. وقد عالجنا تأكيده المستمر على عدم تقبله لفكرة كون السلطة السياسية مساوية للعنف ، بالإضافة الى تناوله لفكرة السلطة في الفكر الغربي المعاصر ومحاولته تحويلها من مشروع قانون (قوة) الى مشروع لإدارة الحياة ، من خلال إنتاج الواقع الحقيقي ، وخاصة الواقع المعرفي. وأخيراً ناقشنا الفكرة الرئيسة عند (فوكو) والتي تمثل لب هذا البحث ، وهي موقفهُ من السلطة ، إذا ما أستخدمت التشريعات القانونية ، وهل أن ذلك دليل على عدالتها ، أم أن هنالك بعد آخر للموضوع ، بحسب رأيه، هذا ما سيجده القارئ في ثنايا هذا البحث.

السلطة السياسية بين قانون القوة وقوة القانون

-السلطة لغةً وأصطلاحاً:

أن لفظ السلطة (Authority) ، مشتق بالأصل من اللفظ اللاتيني (Auctoritas) وجذره الفعل (Augere) الذي يعني (نمى ، زاد في، أكثر من) : (acc roltre augmenter) ، أما وصف (actor) فُيشير الى أنهُ (يُنمي الثقة) ، وهو القدوة والحجة ،والضامن ،والمؤسس ،والناصح المشير[١].

وعليه فأن مفهوم السلطة يُعد من أهم المفاهيم السياسية لكونه مفهوماً شائع الاستخدام في أغلب الثقافات؛ وتتسم السلطة بكونها ليست نوعاً واحداً بل هي على عدة أنواع ومنها : السلطة الأبوية ،وسلطة القبيلة ،والسلطة الدينية ،وسلطة رب العمل ،وسلطة الفرد تجاه الآخرين بما يمتلكهُ من مكانة اجتماعية بسبب قوته الجسمانية ، أو جاذبيته الشخصية ، أو مقدرته المادية ، أو غيرها من المزايا ، وهنالك (السلطة السياسية).

ولقد تعددت تعريفات السلطة السياسية بتعدد المدارس الفكرية ورؤية الفلاسفة لها ، بسبب اختلاف مشاربهم ،وتأثير المحيط الاجتماعي والسياسي عليهم . فمنهم من يرى أن السلطة السياسية إنما تنوجد عندما يكون هنالك شعب، فهي تمثل الهيئة المنظمة التي تتولى حكمهُ والاشراف عليه ورعاية مصالحه، وإدارة الإقليم وتوفير الحماية لهُ وإعماره ،وتنظيم الإفادة من ثرواته وتوجيهها بالشكل المناسب الذي يضمن فائدة الجميع ؛ وآخرون يرون أن السلطة السياسية يقتصر عملها على ممارسة نشاط ما على سلوك الناس ، فهي تعني عندهم القدرة على فرض إرادتها بشكل مباشر أو غير مباشر على الناس ؛ أما آخرون فيرون أنها خاصية فرض إرادة الحاكمين على المحكومين [٢].

ومهما تعددت آراء الفلاسفة والمفكرين في تعريف السلطة السياسية ، فإن هذا المفهوم . سواء أكان في إطار الفلسفة ، أو في إطار العلم يبقى مرتبطاً بمفهوم الدولة ، وكلاهما أي (السلطة السياسية ،والدولة) ينبثق عنهما مفهوم (الحكومة) ؛ رغم التمايز بين مفهومي (الدولة) التي تمثل مجموعة الأفراد القاطنين في إقليم معين ، ويخضعون لسلطة ذات سيادة ،و (الحكومة) التي تُمثل السلطة التنفيذية ، وهي إحدى السلطات الثلاث في الوقت المعاصر ، والتي يتجاور معها كل من السلطة التشريعية والسلطة القضائية[٣].

الواقع أن السلطة السياسية من أهم المقومات في سيرورة قيام الحضارات الإنسانية ، فوجودها ضرورة في جميع المجتمعات سواء كانت متحضرة أم لا ،وسواء كانت السلطة عادلة أم غير عادلة ، أو أنها شرعية أم

غير شرعية ، وحيثما توجد تجمعات بشرية لابد من وجود سلطة تُدير شؤونها بشكل أو أخر ، فمن المسلمات التي لاتقبل الشك ، أن الانسان يسعى على الدوام إلى الأندماج مع غيره من البشر والعيش في جماعة، فهي خاصية متجذرة في الطبيعة الانسانية ،ولا بد من وجود قيادة او سلطة لهذه التجمعات البشرية ، تقرر ما ينفعها وتوجه الأمور بالاتجاه الذي يخدم مصالح هذه التجمعات.

ففضلاً عن كون الانسان حيواناً اجتماعياً مفكراً ، فإن لديه أهواء جامحة ورغبات لاتنقطع ، لذلك لابد من وجود سلطة تحاول تحجيم تلك الأهواء ؛ فأكثر التجارب الاجتماعية بدائية تُفيد بأن الانسان كان جزءاً من جماعة ، أي إنهُ لابد من أن يخضع لاحترام بعض الأنظمة وتنفيذ بعض الأحكام وهذا بشكله العام الواقع الاجتماعي للسلطة السياسية[٤]، التي لا تخرج في إطارها العام عن أحد الاتجاهين الذي أمتاز بهما الفكر الغربي في تحديد الآلية التي تستخدمها السلطة الحاكمة ، الاتجاه الأول : يحدد استخدام السلطة السياسية لفكرة القوة ، أي سلطة القوة، أو قانون القوة، أما الاتجاه الثاني: فيتمثل بسيادة فكرة استخدام السلطة السياسية للقانون أي سلطة القانون، أو قوة القانون ، وبسطت هاتان الفكرتان سيادتهما على أرض الواقع بالتناوب منذ العصور القديمة حتى يومنا هذا .

فالقول بأن أساس السلطة السياسية هي القوة . وأن حالها يتوافق مع ممارسة القوة ، التي عندما تكون في حالة الكمون ليست بشيء ، فهي تبرز الى الوجود عندما تتحقق بوصفها سلطة ، فمن البديهي دخول قوة ما في صراع مع قوة أخرى لغرض السيطرة ،وعند تغلب إحداهما ، تكون حينها قوة مسيطرة في حالة الممارسة ، أي إن السلطة تبقى دلالة مجردة الى أن تتحقق كقوة مسيطرة [٥].

ولا تستمر سيطرة السلطة بفرض القوة لأمد بعيد ، إنما تتحول بعد حين إلى قوة القانون ، فلابد من أن يكون القانون والتشريعات الموضوعة من قبل السلطة السياسية المسيطرة مدعومة بالقوة التي تحرص على تطبيق القانون. إذ إن خاصية الهيمنة تبرز في السلطة السياسية بالتماهي مع الطبيعة الانسانية التي تؤثر الغلبة ، مما يتطلب آلية مدنية توجه المجتمع بوضع القوانين والتشريعات لتحقيق العدالة ،وليظهر مفهوم (السلطة المؤسساتية) ، وهو مفهوم قانوني في المقام الاول ، فتتحول السلطة حينها إلى كيان معنوي يستخدم القانون ، والتكيف مع ضرورات الحياة الاجتماعية باستخدام القوة [٦].

يؤكد المهتمون بالشأن الاجتماعي ، على أن ممارسة السلطة هي إحدى أشكال القوة التي توجه الأفراد العاملين بها إلى تحقيق أهداف عامة وخاصة التي يتطلع لها الفرد والمجتمع على السواء ، فهي نوع من أنواع القوة تقوم بتنظيم الجهود والواجبات للأفراد من خلال الأوامر التي تصدرها [٧].

-السلطة السياسية واقعة أجتماعية

حدد عالم الاجتماع (ماكس فيبر) معالم مُمارس السلطة والذي يُطلق عليه (السياسي) ، بأنه يبحث على الدوام عن السلطة وبشتى الطرق فيقول في ذلك: " إن من يمارس السياسة يسعى الى السلطة – السلطة بوصفها وسيلة لخدمة أهداف أخرى – مثالية أو أنانية – أو " السلطة من أجل السلطة " من أجل الاستمتاع بشعور الامتياز الذي تمنحه " [٨]. ويذهب (فيبر) الى الرأي القائل بأن استخدام القوة من قبل السلطة هي وسيلة طبيعية في ضوء الاحتكار المشروع لها . حيث يقول : " إن الدولة هي الجماعة الإنسانية التي تدعي، داخل أرض

محددة (وبنجاح)، حقها باحتكار العنف الطبيعي المشروع ... وأن لا تمنح التجمعات الأخرى أو الاشخاص الأفراد الحق باستخدام العنف الطبيعي إلا بقدر ما تسمح لهم الدولة بذلك إذ إن الدولة وحدها مصدر (الحق) باستعمال العنف" [٩].

ولا يقصد فيبر بالقوة أو (العنف) الذي تستخدمه السلطة هو التعسف الذي يتجاوز القانون ، إنما هو قوة محددة ومنضبطة توازن الإرادات المختلفة في المجتمع ، لسيادة الوضع الطبيعي لنشاط الأفراد والقضاء على أي فوضى قد تحدث في المجتمع ،وتكون هنالك تعاملات وتداولات تشرف عليها بشكل دائم ،وتدخل فعلياً لتحريك دولاب الحياة اليومية من خلال القوانين والنظم التي تسنها [١٠]. لأن السلطة هي ممارسة نشاط معين على سلوك أفراد المجتمع، لأنها قدرة إحداث تأثير على السلوك ومحاولة تغييره ،وتوجيهه مع ما يتماشى ومصلحة السلطة باستخدام عدد من الوسائل ومنها القوة ، أو الحظوة ، أو الصيت ، أو الموقع الاجتماعي ، أو السلوك الفاضل الذي يتسامى فيه نحو مرتبة النموذج أو القدوة[١١].

وعليه يُمكن القول إن السلطة ليست مجرد قوة مسلطة على رقاب الشعوب ، إنما هي أسلوب حضاري يتطور باستمرار، غايتها تحجيم الفوضى التي تنشأ في أي مجتمع ، باستخدام الضوابط والقوانين الوضعية ، التي بوساطتها تكون لها شرعية استخدام القوة المشروعة أو المقننة داخل حدودها ، بوساطة السلطة المعترف بها في الداخل والخارج على حد سواء [١٢]، ولتكون وظيفتها سن القوانين وتطبيقها ومعاقبة مخالفيها ، لذا لاغنى عن وجودها في أي تجمع بشري ، فهي من يتخذ القرارات التي تحقق أهداف الدولة ،وكذلك تقوم بالتنظيم والتقرير، والحكم ،والعقاب[١٣].

فالسلطة إذن ، هي علاقة قوة ، أو هي القوة التي تقبض عليها مؤسسة أو حالة اجتماعية أو طقوس ، أو قانون ، أو قيمة ، فهي القوة المتعلقة في قالب من الحياة اليومية [١٤].

وتحاول السلطة الحفاظ على حد أدنى من النظام ،وعلى المؤسسات القائمة (باستخدام القوة إن استوجب الأمر ذلك) ،ودفع المجتمع نحو التقدم ،وتطبيق قواعد القانون الذي يوفر جواً ملائماً لممارسة النشاطات الإنسانية الفاضلة وهو ما يُطلق عليه (الوسط الاجتماعي) الذي يُمثل منبع القوانين والمهام المكلف بها الأفراد دون قسر أو اكراه أو قوة، لذا فإن السلطة تقوم بدور التوجيه وليس القسر والاكراه [١٥].

أما القائلون بأن تأسيس السلطة السياسية يقوم على مبدأ سيادة القانون ، فإنهم يرون أن العمل بالتشريعات ينسجم مع المنطق السليم ، مع مراعاة حقوق وواجبات المواطنين لذلك تكون السلطة هنا ذات فعالية مؤثرة من خلال وسائلها وخصائصها على الصعيد الاجتماعي [١٦]، فالقانون الوضعي هو الذي يرتب العلاقة بين السلطة والمجتمع ، ولا وجود للقانون ، إلا في مجتمع تحكمهُ السلطة ، فهو يعبر عن ارادة القابضين على السلطة [١٧]. حيث إن القانون بالإضافة الى قيامه بالمهمة الرئيسة التي وجد من أجلها وهي الحفاظ على السلطة ، فإنه يتجه بالتدريج الى تأدية مهام وغايات سامية ، فأنه يوجه السلطة نحو تحقيق العدالة ،والخير ،وما يتضمنه القانون الطبيعي من فضائل [١٨].

لذا وفي ضوء هذه النظرية . فأن تأسيس السلطة يكون عملاً قانونياً ،وعليه لابد من أن تخضع هذه السلطة للقانون الوضعي في المقام الأول ، فلا تقوم على مبادئ أزلية لا يُمكن المساس بقدسيتها ، إذ إن القانون الوضعي هو مجموعة من التصورات والقواعد المحددة ، المستمدة من الواقع التاريخي والاجتماعي للجماعة[١٩]. ففي وقتنا المعاصر تكون السلطة المستندة على القانون ، تخضع في أفعالها تجاه المواطنين للتدقيق والمحاسبة من قبل المحاكم الرئيسة في البلد[٢٠]. وتتجلى قدرة السلطة السياسية في التأثير المباشر في الواقع المعيش لأفراد المجتمع[٢١]. ولابد من أن تكون نفاذة المفعول بإطارها القانوني ، والهالة الساحرة التي تكتسبها[٢٢].

-السلطة السياسية واقعة تأريخية

إن تأسيس السلطة السياسية قد مر بمراحل عديدة الى ان تبلورت في أشكالها السائدة حالياً ، اذ إنها لم تأت دفعة واحدة ، بل تطلب الأمر ، المرور بمراحل عدة من التطور الفكري والحضاري للانسانية ،وعلى الرغم من كون السلطة واقعة اجتماعية ، فهي في الوقت نفسه ، واقعة تاريخية[٢٣]. فإذا ما تفحصنا التأريخ الانساني ، نجد أن واحدة من النظريتين (القوة أو القانون) قد سادت في كل عصر ، فترة معينة ، لتأتي بعدها فترة مغايرة عن سابقتها ، بحسب الظروف السياسية السائدة حينها ، أو بحسب آراء الفلاسفة الذين تبنوا هذه النظرية أو تلك .

ففي العصر اليوناني مثلاً .نجد أن السفسطائيين، قد ذهبوا الى القول بفكرة سيادة القوة أو قانون القوة ، أي إن القوي يجب أن يتمتع بحق السيطرة والعيش كما يحب ويهوى ، مستنداً على قوته وجبروته ،ورهبة الناس منه ، وعلى ذكائه الخارق ، إذ يرى (كليكليس) ، أن الضعفاء هم من وضعوا القوانين والمبادئ الأخلاقية ، ليكبحوا بها جماح الأقوياء وينتزعوا منهم حق السلطان والمنفعة ، إلا إن الأقوياء لابد من أن يكتشفوا خداعهم ، فيحطموا قيود تلك القوانين والمبادئ والأعراف ،ويقيمون من أنفسهم سادة على الجميع فيسود حينها القانون الطبيعي ،وتتحقق نظرية الحق للأقوى في السلطان والسيادة [٢٤].

ويأتي بعد السفساطئيين من يُمثل الأتجاه الثاني ، وهم الفلاسفة الذين تبنوا فكرة سيادة القانون من أمثال بركليس وسقراط وأفلاطون وأرسطو ، إذ آمن هؤلاء بالدولة المدنية المرتبطة بالقانون والأخلاق ، وبحثوا طويلاً في طبيعة القيمين على السلطة ،وأفضل الطرق في تدبير شؤونها ؛ ولتعاد الكرةّ بعدها الى سيادة فكرة الإتجاه الأول على يد المدرستين الأبيقورية والكلبية ، حيث رفضتا ربط الدولة المدنية بالقانون والأخلاق ، جاعلين منها مجرد واسطة لتحقيق الأمان والسلامة ،فهي عندهم الحصن الذي يقف بوجه اعتداءات الآخرين ، وهذا ما يبرر قولهم بالخضوع للنظام السياسي [٢٥].

وهكذا دواليك تستمر فكرة سيادة إحدى النظريتين فترة معينة ، لتأتي بعدها فترة تسود النظرية الأخرى، على مر العصور، من اليونان حتى الفترة الحديثة مروراً بالعصر الوسيط إلى أن نصل الفلسفة المعاصرة، التي سادت فيها أفكار جديدة يبرز فيها من التباين والتمايز مع الأفكار القديمة ومع بعضها البعض الكثير، إذ إن نظرية قانون القوة هي النظرية الأساسية السائدة في أغلب المجتمعات ، وإن كان هناك من يرى ان السيادة في بعض مراحل التأريخ الانساني كانت لنظرية قوة القانون.

ومع ذلك فإن هنالك ترابطاً ما بين النظريتين ، ولا يمكن الفصل بينهما فإذا قامت السلطة السياسية على مبدأ القوة ، فلابد من وجود قانون حتى وإن كان تعسفياً تستند عليه ، أما اذا ما قامت السلطة على مبدأ القانون ، فأنى لهُ أن يطبق أن لم تكن هنالك قوة تدعمهُ.

وبناءً عليه أخترنا عنوان بحثنا هذا ليكون تأكيداً على الفكرة التي نحن بصدد معالجتها ، وبالخصوص عند (ميشيل فوكو) الذي يُمثل خلاصة الفكر الإنساني المعاصر في هذا الجانب ، حيث حاول فوكو الولوج الى لب فكرة السلطة السياسية ، ويُثبت ما نحن بصدد إثباتهُ.

-ميشيل فوكو حياتهُ ومؤلفاته :

ولد ميشيل فوكو في باريس عام (١٩٢٦) ، وتوفي فيها عام (١٩٨٤م) ، وتنقل في مسيرته العلمية والعملية كثيراً ، حيث شغل وظائف عديدة ومناصب مختلفة ، منها عمله استاذاً للثقافة واللغة الفرنسية في جامعة أوبسالا (السويد) ١٩٥٥-١٩٥٨ ،وشغل منصب مدير المركز الفرنسي في جامعة واسرو (بولندا) عام ١٩٥٩ ،ومديراً للمعهد الفرنسي في مدينة هامبورغ الألمانية عام (١٩٥٩) ،واستاذاً للفلسفة وعلم النفس في كليرمون فيران (فرنسا) (١٩٦٠-١٩٦٦) ،ورئيس قسم الفلسفة في باريس عام (١٩٦٨) ، أما مؤلفاته : فقد نشر كتابه تأريخ الجنون في العصر الكلاسيكي عام (١٩٦١) ،ونشر كتاب مولد العيادة عام (١٩٦٣) ، اما كتابه حفريات المعرفة فقد نشره عام (١٩٦٩)،ونشر كتابه المراقبة والمعاقبة عام (١٩٧٥)،ونشر الجزء الأول من كتابه تأريخ الجنسانية عام (١٩٧٦) وفي عام (١٩٧٨) كانت لهُ عدة مقالات في صحيفة كوريبري ديلاسيرا، عن الثورة الايرانية، وأخيراً نشر الجزأين الأول والثاني من كتابه تأريخ الجنسانية عام (١٩٨٤)[٢٦].

ويتضح أن حياة ميشيل فوكو كانت حافلة بالإنجازات على مختلف الأصعدة ، فعلى صعيد مؤلفاته كانت هنالك مزية الوفرة الكمية وعلى صعيد النوع هنالك مزية الكيف الذي أغنى به المكتبة الأنسانية بأفكار جديدة للفكر المعاصر،وكذلك تسنمه مناصب كثيرة تدل على عبقرية فذة في الإدارة والتي أجادها بصورة كبيرة .

وقد رفض فوكو أن يُوضع في أي قالب من القوالب الجاهزة ، أي إنهُ رفض أن توضع فلسفتهُ في أي أطار من أطر الفلسفات ، لكونه بحسب اعتقاده يُمثل الجديد والمختلف عن غيره ، أي إن لفكره أصالة لا يناظرها فكر آخر [٢٧].

-ميشيل فوكو ومفهوم السلطة السياسية:

يرى فوكو ان السلطة ليست مجموع المؤسسات والأجهزة ، أي إنها ليست موازية للدولة ،وإن كان لايستبعد أن تكون الدولة معطى أساسياً في مفهوم السلطة[٢٨]. فالسلطة ليست : كمجموع مؤسسات وأجهزة تؤمن خضوع المواطنين في دولة معطاة ولا هي نمطاً للاخضاع قد يكون له ، بالتعارض مع العنف ، ولا هي منظومة للسيطرة يمارسها عنصر أو مجموعة على اخرى [٢٩]، انها عندهُ ممارسة لاتقف عند حد العلاقة بين المواطن والدولة ، أو فيما بين الطبقات ، انها تعد خاصية منتشرة بين الطبقات ، فالسلطة ممارسة ،وليست ملكية ، ولا أمتياز طبقة على أخرى [٣٠].

يؤكد فوكو على : " أن السلطة ، التي تمارس فيها يجب أن لا تؤخذ كملكية بل كاستراتيجية ،وأن مفاعيلها التسلطية لاتعزى إلى (تملك)، بل إلى استعدادات ، وإلى مناورات ،والى تكتيكات ، والى سير عمل ،وأن تكشف فيها بالأحرى شبكة علاقات دائماً ممتدة ،ودائماً ناشطة بدلاً من ان تكون امتيازاً بالإمكان الإمساك به ، وأن يُنظر إليها على أن نموذجها هو الصراع المستمر بدلاً من أن تكون العقد ، الذي يتم بموجبه التخلي عن ممتلكات أو الاستيلاء عليها " [٣١]. ومن النص السابق يتضح مدى التلازم بين مفهومي السلطة والاستراتيجية عند فوكو والتي حددها بمعان ثلاثة ، فالمعنى الأول يُشير الى الوسائل المستخدمة لتحقيق غاية ما ، والمعنى الثاني يُشير الى الطريقة التي يتصرف بها أحد أطراف العلاقة ، التي من خلالها يُمكن التأثير بوساطتها على الآخرين ،والمعنى الثالث هو الأساليب التي يُمكن استخدامها لحرمان العدو من مزاياه القتالية وبالتالي يُمكن إرغامه على الاستسلام ، أي أنها وسائل معدة لتحقيق النصر [٣٢]. وهذا المعنى الأخير هو الأساس عنده، فهو يجمع بين علاقات السلطة واستراتيجية المجابهة ، فهو لايتصور السلطة خارج المقاومة والحرب ، فهو يؤمن بأن السياسة هي الحرب التي نواصلها بوسائل أخرى [٣٣].وهذا هو لب الفكرة التي نحن بصدد معالجتها في فكر فوكو. إذ إن علاقة السلطة بتعدد موازين القوى فيها ، هو ما يميز علاقاتها مع بعضها ، حيث أن الحرب والسياسة . " استراتيجيتين مختلفتين (ولكنهما قابلتين بسرعة لان تنقلب الواحدة منهما في الاخرى) لدمج علاقات القوة هذه ، المختلة ، المتغايرة ، المتقلبة والمتوترة " [٣٤].

وبحسب فوكو فإنهُ أينما ما توجد السلطة توجد المقاومة ، في جميع أماكن شبكة السلطة ، فإنه يرفض مفهوم السلطة القطبي القائم على حكم ومعارضة، لذلك قام بتأسيس لمفهوم جديد للسلطة أي إنه يرى بأن هنالك سلطات منتشرة على الجسد الاجتماعي ، فلا وجود لمكان واحد للرفض أو الثورة ، إنما هنالك مقاومات ، أي إن السلطة ليست وليدة طبقة أو عامل اقتصادي أو اجتماعي معين ، إنما هي وليدة سلطات مختلفة جزئية[٣٥].

ميشيل فوكو ووهم الانتقال من قانون القوة الى قوة القانون:

-قانون القوة:

على مدى عمر الإنسانية الطويل ، طالما سادت فكرة تطبيق قانون القوة والذي يُعد من مزايا السلطة المطلقة ، فهو حق الإبقاء على الحياة من عدمه ، وهو حق تطبيق العقوبة على الأفراد من قبل السلطة ، فهو حق موغل في القدم ، فقد كانت السلطة في العهد الروماني على سبيل المثال ، تمنح رب الأسرة الحق في حياة أطفاله وعبيده ،وأن ينتزعها منهم متى يشاء ،وكذا الحال بالنسبة الى الملك فلهُ الحق في عقاب اعدائه فيقول فوكو : " إن حق العقاب يبدو عندها كمظهر من مظاهر الحق الذي يعود للعاهل في أن يعلن الحرب على أعدائه : إن العقاب يدخل في حق السيف ، في هذه السلطة المطلقة التي تملك حق الحياة أو الموت ، التي تكلم عنها القانون الروماني ، حق بموجبه يعمل الأمير على تنفيذ قانونه بأن يأمر بمعاقبة الجريمة"[٣٦].

ومؤكداً على ذلك بقوله أيضاً : " كان أحد الامتيازات المميزة للسلطة المطلقة هو حق الحياة والموت ، فلقد كان هذا الحق .. يعطي رب الأسرة الروماني حق (التصرف) في حياة أطفاله كما في حياة عبيده ؛ فهو الذي (منحها) إياهم ،وهو الذي يُمكنه أن ينتزعها منهم" [٣٧].

لقد كان للملك ولما يتمتع به من هالة وقدسية ، على مختلف الأصعدة ،ولما لهُ من زخم ، لا في شخصه فحسب ، بل في الأجسام التي تتيح علاقات فردانية تستلحق الأجسام والقوى التي تمكنه من الانتفاع من السلطة بحفظ السلطة [٣٨].

فإذا ما كان هنالك من أحد يقوم بخرق قوانين (الملك) ، فأنه سيقوم بممارسة سلطته المباشرة على حياة ذلك الشخص ،وتنفيذ عقوبة القتل عليه ، أما إذا هُددت حياة الملك من اعداء خارجيين ، بمحاولتهم قلب نظام حكمه ، فإنه سيقوم بإعلان الحرب، والطلب من رعاياه المشاركة في الدفاع عن الدولة ، لذلك فإنه وبشكل غير مباشر لايقصد موتهم ، إنما يعني ذلك التخلي عن حياتهم بشكل مشروع تحت ذريعة الحفاظ على الدولة ،وفي كلتا الحالتين ، يكون الأمر نوعاً من حق الرد ، عندما يجد الملك نفسه معرضاً للخطر ، فهو حق مشروط وإن كان على حساب موت الآخرين[٣٩]."وبذلك يُبين الملك ان السلطة العليا ، التي إليها يعود حق العقاب ، لا يمكنها بأي حال من الاحوال أن تعود إلى "العامة" وأمام عدالة الملوك يجب أن تصمت كل الأصوات"[٤٠].

فمزية الابقاء على الحياة التي (للملك) ، من خلال ترسيخ حقه بالأمر في تنفيذ عقوبة الموت ، هو في الحقيقة الحق في عدم الإماتة والإبقاء على الحياة، فكان الملك يرمز الى نفسه بالسيف ،وسلطته كانت تقوم على سلطة الاقتطاع ،أي حق تملك جزء من الثروات ،وانتزاع المنتوجات ،والخيرات والخدمات ، فكانت سلطتهُ تقوم على حق القبض على الأشياء والزمان والأجساد ، لتبلغ ذروتها في امتياز الاستيلاء على الحياة وإمكانية إلغائها كلياً [٤١].

وعليه فإن حكم الإعدام والحرب ، هما الشكلان المميزان لحق السيف ، أي حق الملك في إلحاق العقوبة بأعدائه ، أو بمن يخالف إرادته وقانونه وشخصه ، إلا إن الأمر لم يبق على حالهِ ، فأصبح فيما بعد من النادر أن تجد موت أعداء الملك على منصة الإعدام أذ إن جلهم أصبح يموت في الحروب . " لقد كان حكم الإعدام لزمن طويل ، مع الحرب ، هو الشكل الآخر لحق السيف ؛ ولقد كان يشكل جواب الملك على من كان يهاجم إرادته وقانونه وشخصه ، فالذين يموتون على منصة الإعدام أصبحوا أكثر فأكثر ندرة ، بعكس الذين يموتون في الحروب" [٤٢].

-وهم الانتقال الى قوة القانون

منذ الثورة الفرنسية ، تم تسخير فكرة استبدال الخطر الواقع على الملك ، بالخطر الذي يقع على المجتمع ، من خلال تنمية الشعور بأن الخطر على الملك من قبل فرد من الرعية ، هو خطر من مواطن على المجتمع بأكمله ، لكونه أصبح مجرماً أخل بالعقد الاجتماعي ،وعليه فإنه يفقد صفة المواطنة ، مما يترتب عليه فقدان جميع حقوقه[٤٣].

لذلك فإن فوكو يؤكد على أن : " حق العقاب قد انزاح من [دلالة] انتقام العاهل الى الدفاع عن المجتمع " [٤٤].

وقد قام فوكو بتحليل الآليات والأفعال التي تستند عليها الذات ، فالسلطة أصبحت نوعاً من حكومة للذات وإطاراً لها ، خلاف ما كانت عليه ، من أنها أداة لحكم وضبط الآخرين [٤٥].

هذا ما جعل فوكو يرى بأنهُ : " يجب ألا نستغرب لكون الانتحار – الذي كان يُعتبر في الماضي جريمة لأنه كان كيفية للتعدي على حق الموت الذي كان للملك هنا في الدنيا ، أو لله هناك في الآخرة ،وحدهُ حق ممارستهِ – قد صار خلال القرن التاسع عشر أحد السلوكيات الأولى التي دخلت حقل التحليل (السوسيولوجي) ، لقد كان يبرز على حدود وفي فجوات السلطة التي تمارس على الحياة ، الحق الفردي والخاص للموت" [٤٦].

إذن السلطة عند (فوكو) ، قوة قمع تعتمد على العنف في مواقع مختلفة . رغم نفيه فكرة أن تكون السلطة مساوية للعنف والإخضاع والهيمنة ، فهو لايرى أن الدور الوحيد للدولة هو العنف، أي دور سلبي فقط، فهذا الدور يُستخدم من قبل السلطة كحل تلجأ اليه بعض الأحيان [٤٧].

وعليه فإن فوكو يؤكد على أن هنالك تحولاً كبيراً في استخدام مفهوم السلطة في الغرب ، فالسلطة اصبحت تهدف الى خلق وظائف وإنتاج قوى تعمل على تنظيمها لأرادة الحياة ، فالموت الذي كان يقرره الملك على الآخرين دفاعاً عن نفسه ، أصبح في الحروب ضرورة للدفاع عن أرواح الشعب وضمان بقائهم ، أي إن مبدأ القتل من أجل الحياة ، لا يُمثل المبدأ القانوني لسيادة الدول ، بل أصبح يُمثل الوجود البيولوجي للشعوب ، وإن (حكم الاعدام والموت في الحرب) يمثلان رد الملك على من يُخالف إرادته وقانونه وشخصه ، وإن الموت بالإعدام أصبح أقل بكثير من الموت في الحرب ، لكون السلطة منحت نفسها وظيفة تدبير الحياة ، لابسبب نمو عامل العواطف الانسانية السامية بل بسبب وجود السلطة ومنطق ممارستها اللذين جعلا تطبيق حكم الإعدام أكثر صعوبة ، لذا يجب التساؤل ؟ كيف للسلطة ممارسة الاماتة اذا كان من واجبها أو دورها الاساسي هو ضمان الحياة ودعمها وتقويتها وتكثيرها وتنظيمها ، فتصبح عندئذ ممارسة (الاعدام) من سلطة كهذه فضيحة وتناقضاً[٤٨].

فليس دور السلطة القمع فقط ، بل إن السلطة الحديثة ، رغم أن البعض لا يرى سوى الجانب السلبي منها ، الجانب القمعي ، فإنها تمتاز بجانب إيجابي ، جانب الإنتاج للواقع الحقيقي ، فهي تنتج مختلف عمليات التفريد للجسد الاجتماعي ، ومنها إنتاج الفرد والمعرفة حول الفرد ، لذلك تلاحظ دور العلوم الانسانية على وجه الخصوص ، إن مبرر وجودها ومشروعية بقائها، تقوم على أنتاج خطاب (علمي) حول الفرد والمجتمع[٤٩]. وهذا ما أكدهُ فوكو بقوله: "يجب التوقف عن الاستمرار في وصف مفاعيل السلطة بمبادرات سلبية من مثل أن السلطة "تستبعد" و " تقمع" و "تكبت" و"تراقب" و "تجرد" و تقنع" و" تخفي" . في الواقع إن السلطة تنتج ؛ تنتج الواقع الحقيقي " انها تنتج مجالات من الموضوعات "الأشياء" ومن طقسيات الحقيقة . فالفرد والمعرفة التي يُمكن أن نكوّنها عنه من فعل هذا الإنتاج " [٥٠].

ومن هنا جاء التأكيد على أن السلطة ليس لها مركز واحد أساسي ، يرتكز في إحدى مؤسسات الدولة وأجهزتها ، كالأجهزة القمعية ، الشرطة أو الجيش ، أو الاجهزة السياسية والعلمية ، كالحكومة والقضاء والتربية ، فالسلطة في الأساس ، علاقة قوى كعلاقة الحرب ، لذلك يجب أن يكون تحليلها معتمداً على الاستراتيجية وفن الحرب ، وهو ما يرسخ فكرة أن الأفراد يحكمون بعضهم البعض من خلال العلاقة الاستراتيجية والعلاقات القائمة بينهم [٥١].أي إنها قائمة على منطق القوة.

لذلك يتساءل فوكو عن كيفية استطاعة السلطة ، وهي تزيد قوتها ، أن تنمي قوى المجتمع بدلاً من مصادرتها ولجمها ؟ لذا فإن الحل يكمن عندهُ في : " أن الزيادة الإنتاجية للسلطة لا يمكن أن تتأمن إلا إذا كان بإمكان هذه السلطة أن تمارس بشكل دائم ضمن قواعد المجتمع، وصولاً الى أصغر حبة فيه ، هذا من جهة ؛ ومن جهة أخرى ، إلا إذا عملت خارج نطاق هذهِ الأشكال المفاجئة ،والعنيفة ،واللا متواصلة والمرتبطة بممارسة السيادة" [٥٢].

فهو يؤكد على أن : " القانون لا يمكنه ألا يكون الا مسلحاً ،وسلاحهُ بامتياز ، هو الموت ، وعلى الذين يخرقونهُ ، فإنه يجيب ، على الأقل كملجأ أخير ،بهذا التهديد المطلق ، إن القانون يحيل دائماً على السيف ،ولكن سلطة لها مهمة التكفل بالحياة ستكون بحاجة إلى آليات متواصلة ، انتظامية وتصحيحية ، فالأمر لم يعد يتعلق بتشغيل الموت في حقل السيادة، وإنما بتوزيع الحي في ميدان القيمة والمنفعة"[٥٣]. فالسلطة منتشرة وموزعة أو مبعثرة ، كالخطابات ، موجودة وحاضرة في جميع الأماكن ،وهذا الحضور اما أن يعود الى قوة مركزية تشمل كل شيء ، أو الى قوة الاطراف [٥٤]. فهي حاضرة في كل مكان عندهُ ، لا بسبب ميزتها بتجميع كل شيء ضمن وحدتها التي لاتقهر ، بل كونها تنتج ذاتها في كل لحظة [٥٥].

فالسلطة إذا لم تكن مؤسسة او جهازاً ، ولم تؤطر بنقطة مركزية ، فيعني ذلك انها منتشرة وموزعة على الجسد الاجتماعي كله ، أي إن حضور السلطة عند فوكو يرجع في الاساس الى ميزتها الأساسية ، بأنها منتجة تنتج؛ ذاتها في كل مكان ، لذلك يكون حضورها فوق الجسد الاجتماعي كما هو في علاقة الأب بالعائلة ، والأستاذ بالتلميذ والحاكم بالمحكوم ... الخ[٥٦].

ومع ذلك ومع كل آراء فوكو الإيجابية عن السلطة فإننا نجد في ثنايا فكره ما يؤشر على أن ما دعى إليه الغرب منذ الثورة الفرنسية إلى يومنا هذا من تطبيق المعايير القانونية على أفراد المجتمع مجرد وهم ، وتضليل يُراد منه استغفال الشعوب ، بأن سلطة القانون هي السائدة.

-السلطة السياسية وحق العقاب :

إن إجراء التعذيب من قبل السلطة كما يرى فوكو : " يلعب وظيفة قانونية سياسية . إنه احتفال من أجل إعادة إقرار السيادة بعد جرحها لحظة" [٥٧]. لذلك فإن : حق العقاب يبدو عندها كمظهر من مظاهر الحق الذي يعود للعاهل في أن يعلن الحرب على أعدائه"[٥٨].

لذلك فإن هدف إجراء التعذيب بطقوس معينة وفي العلن ، يهدف إلى ترسيخ فكرة قوة السلطة ،وتأكيد سيادتها على الفرد والمجتمع ، إلا إنه قد انتقلت آلية التعذيب المباشرة الى آلية غير مباشرة أي الانتقال من آلية التعذيب المباشر للجسد ، الى آلية عقوبة السجن ، كإنما كان استجابة السلطة لاحتجاجات الفلاسفة والمفكرين ورجال القانون والبرلمانيين [٥٩].

فأصبح الجسد ، جسد المتهم ، فرداً أو (مواطناً) له بعض الحقوق ،مقابل السلطة التي لها قدرة عظيمة على إلحاق الأذى به ،وهذا التغير يُعد انتقاله من كون هذا الانسان أصبح يتمتع بميزات المواطنة ، فهو يخضع للقوانين التي قد تنصفهُ في بعض الاحيان . اذ أن : " التعذيب لا يعيد العدالة ؛ الى نصابها ، بل يقوي

السلطة".[٦٠] لذلك يصف فوكو ، هذه السلطة بقوله أن : " سلطة كهذه أن تنعث وتقيس وتقدر وترتب بدل أن تتجلى في لمعانها الاجرامي ؛ فليس عليها أن ترسم الخط الذي يفصل عن الرعايا المتمثلين ، اعداء الملك؛ بل إنها تنجز توزيعات حول المعيار، إنني لا أعني بهذا أن القانون سينمحي أو أن مؤسسات القضاء ستنزع إلى الزوال ؛ ولكنني أعني أن القانون سيشتغل دائماً أكثر كمعيار : وأن المؤسسة القضائية إنما ستندمج أكثر فأكثر في مجموع إتصالي من الاجهزة (الطبية ، الادارية ... الخ) وأن وظائفها ستكون بالخصوص إنتظامية " [٦١].

ويرى فوكو ضمن نظرية العقد الاجتماعي لروسو التي ارتكز عليها القانون الجزائي الفرنسي بعد الثورة ، أن " المواطن وكأنهُ قبل ولمدة واحدة ونهائياً ، مع قوانين المجتمع ، القانون الذي يُمكن أن يعاقبه ،ويبدو المجرم عندئذ وكأنه كائن متناقض حقوقياً ، فقد خرق العقد ،وأصبح عدو المجتمع كله ،ولكنه يساهم في العقوبة التي تطبق عليه . إن أقل جريمة تطال المجتمع كله . وكل المجتمع – بما فيه المجرم – حاضر في أقل عقوبة . أن القصاص الجزائي هو إذا وظيفة معممة ، تشمل كل الجسم الاجتماعي وكل عنصر من عناصره" [٦٢]. أي إن : " العقوبة هي إجراء يهدف إلى إعادة تأهيل الأفراد باعتبارهم أشخاصاً قانونيين (أفراداً حقوقيين) ،وهي تستخدم لا الوسمات ، بل علامات ومجموعات مقننة من التمثيلات ، يتعهد مسرح العقوبة بترويجها بأسرع ما يمكن ، وتقبلها الأعم ما أمكن [٦٣].

ويعود فوكو مؤكداً على أن المجتمعات ما بعد القرن الثامن عشر ، تراجعت في مسألة القانون ، فالدساتير المكتوبة منذ الثورة الفرنسية وجميع الأنشطة التشريعية ينبغي أن لا ننخدع بها ، فهي مجرد أشكال تجعل من السلطة ذات مقبولية ، أي إنها تستثمر (الحياة) كحاجة أساسية ،وهي أهم بكثير من الحق ، أي ان حق (الحياة) في الجسد ، في الصحة ، في السعادة ، في اشباع الحاجات ، هو الرد السياسي على كل الإجراءات السلطوية ، التي لا تتعلق بالحق التقليدي للسيادة[٦٤].

وهذا ما أكدنا عليه من أن السلطات في الغرب ، تخدع المجتمع بجعل السلطة مقبولة عندهم من خلال التشريعات الزائفة ، التي تقايض حق الحياة ، بمقبولية وجود السلطة وإن كانت ظالمة .

ففي أواخر القرن الثامن عشر ،كانت هنالك ثلاثة اشكال تنظم سلطة العقاب فالذي يرتكز على الحق الملكي ، القديم هو الشكل الاول والذي كان مناسبة احتفالية للسيادة ، بأستخدام طقوس انتقامية تطبق على جسد المحكوم ، أما الشكلان الاخران فيرجعان معاً الى نظرية وقائية نفعية وتأديبية لحق العقاب والذي يرجع الى المجتمع بأكمله [٦٥].

" فلم تعد واقعة الحياة هي هذا الأساس المنبع الذي لا ينبثق إلا لحظياً في مصادفة الموت وحتميتهُ ، بل أنها إنتقلت جزئياً إلى حقل مراقبة المعرفة وتدخل السلطة وبخصوص هذه السلطة ، فإن قضيتها لم تعد فقط هي قضية علاقتها بذوات قانونية يكون الموت هو القبضة النهائية عليها ،وإنما صارت قضية علاقاتها بكائنات حية ،والقبضة التي يمكنها أن تمارسها عليها ينبغي أن تتعين على مستوى الحياة نفسها ؛ فالتكفل بالحياة ، أكثر من التهديد بالجريمة هو الذي يعطي السلطة منفذها حتى الجسد" [٦٦].

اذ إن " من بين الأسباب التي حملت على استبدال عقوبات لم تكن لتخجل من كونها " فظيعة" بعقوبات تدعي الشرف بأنها " إنسانية " هناك سبب يتوجب تحليله حالاً ، لأنه داخل في التعذيب بالذات : كعنصر في مساره التشغيلي وكمبدأ في اضطرابه الدائم" (٦٧).

يرى فوكو أن الحق القديم (للإماتة) أو الإبقاء على (الحياة) ، قد استُبدل ،وهذا ما يفسر ازدراء الموت ،وما يؤكده إهمال الطقوس التي ترافقه ، فأصبح القتل ينحصر بالذين يُشكلون خطراً بايلوجياً على الاخرين (٦٨). إلا إنُه من ناحية أخرى يؤكد على أنهُ : " أقل المجرمين شأناً قاتل للملك بالقوة ،وقاتل الملك بدوره ، لا يقل شأناً عن المجرم الكامل والمطلق ، إذ بدلاً من أن يهاجم كأي جانح – قراراً أو إرادة خاصة بالسلطة العليا ، فهو يهاجم المبدأ في الشخص الجسدي للأمير والعقوبة المثالية لقاتل الملك ، يجب أن تجمع كل العذابات الممكنة . إنها الانتقام اللامتناهي " (٦٩).

وعليه وكما يرى فوكو: " يجب تصور التعذيب كما هو مرسوم في القرن الثامن عشر كعامل سياسي ، فهو يدخل منطقياً ضمن نظام جزائي يطلب فيه العاهل ، مباشرة أو غير مباشرة ،ويقرر ، ويأمر بتنفيذ العقوبات ، بمقدار ما أصيب هو بذاته، عبر القانون، بالجريمة في كل مخالفة ، توجد جريمة ضد الملك "(٧٠).

لذلك يمكننا التأكيد على فكرتنا الرئيسة بأنهُ وفي كل حال من الأحوال ، من غير الممكن إغفال عامل القوة، أي إن سيادة قانون القوة ، متضمن داخل المنظومة الفكرية لنظرية قوة القانون، فلا بد من استخدام القوة، أو الإجراءات العقابية وإن كان ذلك من خلال تطبيق الإجراءات القانونية ، الذي تدعيه السلطة السياسية التي تتبنى نظرية قوة القانون.

إذ إن جسم المحكوم قطعة أساسية في احتفال العقوبة ... أي إن فعل العدالة يجب أن يصبح مقروءاً للجميع (٧١).

الخاتمة:

بعد ما تقدم من البحث في موضوع السلطة السياسية، لابد لنا من إيجاز لأهم النتائج التي توصلنا لها فيه :

-رغم تعدد آراء الفلاسفة في تعريفهم للسلطة السياسية ، الا أنهم يتفقون على أن هذا المفهوم يرتبط بمفهوم الدولة ،ولابد من وجود هذه السلطة على أي حال من الأحوال.

-انقسمت آراء الفلاسفة والمفكرين بين مؤيد للسلطة السياسية التي تتبنى نظرية قانون القوة ،وبين من يتبنى نظرية قوة القانون.

-وجدنا أن هنالك تلازماً كبيراً بين نظرية قانون القوة ونظرية قوة القانون ، فإذا ما قامت السلطة السياسية بتبني النظرية الأولى فلا بد لها من استخدام القانون حتى وإن كان هذا القانون يتسم بالجور ، أما إذا تبنت السلطة السياسية النظرية الثانية ، فلا بد لها من استخدام القوة في فرض القانون ، فلا غنى عن القوة رغم الادعاء بأن الدولة قائمة على القانون .

-وضع ميشيل فوكو تعريفهُ الخاص للسلطة السياسية ، حيث وصفها على أنها ليست بنمط للاخضاع ، أو هي منظومة للسيطرة ،ولا هي أمتياز طبقة على أخرى ، إنما هي ممارسة لتحقيق غاية ما والتأثير على الأخرين ، فالسياسة عندهُ هي الحرب المستمرة بوسائل غير عنيفة.

-يُفند فوكو ما ذهبت إليه الحضارة الغربية المعاصرة ، بقولها أن السلطة السياسية عندهم ، أصبحت لا تقوم بأستخدام القوة ضد معارضيها أو سلبهم لحياتهم حيث يرى أن الحضارة الغربية قد أستبدلت الشعور بالخطر القائم على السلطة السياسية الحاكمة ، بالخطر المحدق على المجتمع والدولة ، أي إن دلالة انتقام العاهل قد انزاح الى حق العقاب للدفاع عن المجتمع .

-رغم محاولة فوكو طرح الكثير من المبررات القانونية والأخلاقية ، نرى في فكرهِ انهُ من الوهم الاعتقاد بأن السلطة السياسية يمكن لها أن تقوم على مبدأ القانون وحده ، فكيف للقانون أن يُطبق إذا لم تكن هنالك قوة تدعمه حيث أكد على أن القانون لابد من أن يكون مسلحاً وسلاحهُ بامتياز هو الموت ،والذي ينحصر بالذين يشكلون خطراً بايلوجياً على الآخرين ، لكونهم يمثلون خطراً على السلطة السياسية في نهاية المطاف.إذ قايض الغرب حق الحياة ، بمقبولية الخضوع للسلطة.

الهوامش:

(١) بنمخلوف ، علي – وجنجار ، محمد – مفردات الفلسفة الاوربية / الفلسفة السياسية – مراجعة الترجمة العربية : الحسين سحبان – المركز الثقافي العربي – المغرب – ٢٠١٢ –ط١ –ص٦٥.

(٢) الجاسور ، ناظم عبد الواحد – موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية – دار النهضة العربية – بيروت- ٢٠٠٨-ط١-ص٤٣١.

(٣) النشار ، مصطفى حسن – مدخل الى الفلسفة السياسية والاجتماعية – دار الميسر للنشر والتوزيع – عمان -٢٠١٢-ط١-ص٣٢.

(٤) الابيار ، جان وليام – السلطة السياسية – ترجمة : الياس حنا الياس- منشورات عويدات – بيروت – ١٩٨٣ –ص٧-١١.

(٥) صفدي ،مطاع – نقد العقل الغربي / الحداثة ما بعد الحداثة – مركز الانماء القومي – لبنان – ص٩٢-٩٣.

(٦) عبد النور ، ابن داود – المدخل الفلسفي للحداثة / تحليلي ه نظام تمظهر العقل الغربي – منشورات الاختلاف – ٢٠٠٩ –ط١-ص١٦٣.

(٧) الجاسور ، ناظم عبد الواحد – موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية –مصدر سابق- ص٣٤١.

(٨) فيبر ، ماكس- العلم والسياسة بوصفها حرفة – ترجمة : جورج كتورة – مراجعة وتقديم : رضوان السيد – المنظمة العربية للترجمة – بيروت – ٢٠١١-ط١-ص٢٦٤.

(٩) المصدر السابق نفسه – ص٢٦٣.

(١٠) عبد النور ، ابن داود – المدخل الفلسفي للحداثة – مصدر سابق- ص١٦٥.

(١١) العيادي ، عبد العزيز – ميشال فوكو /المعرفة والسلطة- المؤسسة الجامعية للدراسات –بيروت-١٩٩٤-ط١-ص١٦٤.

(١٢) عبد النور ، ابن داود – مصدر سابق-ص١٦٥.

(١٣) الابيار ، جان وليام – السلطة السياسية – مصدر سابق- ص ٤٩.

(١٤) صفدي ، مطاع – نقد العقل الغربي – مصدر سابق- ص٤٤.

(١٥) الابيار ، جان وليام – مصدر سابق- ص١٤-٧٦.

(١٦) عبد النور ، ابن داود –المدخل الفلسفي للحداثة – مصدر سابق- ص١٦٣.

(١٧) الجاسور ، ناظم عبد الواحد – موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية – مصدر سابق- ص٤٧٥.

(١٨) عبد النور ، ابن داود – المدخل الفلسفي للحداثة – مصدر سابق- ص١٦٤.

(١٩) لايبار ، جان وليام – السلطة السياسية – مصدر سابق- ص٤٧-٤٨.

(٢٠) النجار ، شيرزاد احمد – دراسات في علم السياسة – دار دجلة – الاردن – ٢٠١٠ –ص١٦٤.

(٢١) العيادي ، عبد العزيز – ميشال فوكو / المعرفة والسلطة- مصدر سابق –ص٤٧.

[٢٢] عبد النور ، ابن داود – مصدر سابق- ص١٦٣.

(٢٣) لابيار ، جان وليام – السلطة السياسية – مصدر سابق- ص٤٧-٤٨.

(٢٤) محمد ، علي عبد المعطي – ومحمد ، محمد علي – السياسة بين النظرية والتطبيق – تقديم : محمد علي ابو ريان – دار الجامعات المصرية – الإسكندرية – ١٩٧٦ص٦١-٦٢.

[٢٥] اشتي ، فارس – مدخل الى العلم بالسياسة – بيسان للنشر –بيروت- ٢٠٠٠ –ط١-ص٤٠.

(٢٦) طرابيشي ، جورج – معجم الفلاسفة – دار الطليعة – بيروت – ١٩٨٧ –ط١ – ص٤٣٢-٤٣٣.

(٢٧) بغورة ، الزواوي – الفكر الاخلاقي لما بعد الحداثة / الفلسفة الفرنسية نموذجاً – مجلة عالم الفكر –العدد ٢- المجلد ٤١-ص١٠٣.

[٢٨] بغورة ، الزواوي – مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو – المجلس الاعلى للثقافة -٢٠٠٠-ص٢٣٢-٢٣٣.

[٢٩] فوكو ، ميشيل – تأريخ الجنسانية / إرادة العرفان – ترجمة : محمد هاشم – افريقيا الشرق – المغرب – ٢٠١٤-ص٧٦.

[٣٠] بغورة ، الزواوي – مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو – مصدر سابق- ص٢٣٧.

[٣١] فوكو ، ميشيل – المراقبة والمعاقبة / ولادة السجن – ترجمة : علي مقلد – مراجعة وتقديم : مطاع صفدي – مركز الانماء القومي – بيروت – ١٩٩٠-ص٦٤-٦٥.

[٣٢] بغورة ، الزواوي – مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو – مصدر سابق- ص٢٣٤.

[٣٣] المصدر السابق- ص٢٣٥.

[٣٤] فوكو ، ميشيل – تأريخ الجنسانية / أرادة العرفان – مصدر سابق-ص٧٧.

[٣٥] المصدر السابق- ص٧٩.

[٣٦] فوكو ، ميشال – المراقبة والمعاقبة : ولادة السجن – مصدر سابق- ص٨١-٨٢.

[٣٧] فوكو ،ميشيل – تأريخ الجنسانية/ أرادة العرفان – مصدر سابق- ص١١٢.

[٣٨] فوكو ،ميشال – المراقبة والمعاقبة / ولادة السجن – مصدر سابق- ص٢١٦.

[٣٩] فوكو ،ميشيل – تأريخ الجنسانية/ ارادة العرفان – مصدر سابق- ص١١٢.

[٤٠] فوكو ،ميشال – المراقبة والمعاقبة / ولادة السجن – مصدر سابق- ص٧٣.

[٤١] فوكو ،ميشال – المراقبة والمعاقبة / ولادة السجن – مصدر سابق- ص١١٣.

[٤٢] المصدر السابق-ص١١٤.

[٤٣] صالح ، هاشم –فيلسوف القائمة الثامنة – مجلة الكرمل – العدد ١٢-١٩٨٤-ص٤٥.

[٤٤] فوكو ،ميشيل – المراقبة والمعاقبة / ولادة السجن –مصدر سابق- ص١١٦.

[٤٥] دوس ، فرانسوا – عالم فوكو الفيلسوف الملتزم / او رجل اختراق الحدود – مجلة المنار – العدد(٢) – ص١٨٣.

[٤٦] فوكو ،ميشال – تأريخ الجنسانية / أرادة العرفان – مصدر سابق- ص١١٥.

[٤٧] بغورة ، الزواوي – مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو – مصدر سابق- ص٢٣٣.

[٤٨] فوكو ،ميشال – تأريخ الجنسانية / إرادة العرفان – مصدر سابق- ص١١٣-١١٥.

[٤٩] بغورة ، الزواوي – مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو – مصدر سابق- ص٢٣٧-٢٣٨.

[٥٠] فوكو ،ميشيل – المراقبة والمعاقبة / ولادة السجن –مصدر سابق- ص٢٠٤.

[٥١] بغورة ، الزواوي – مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو -مصدر سابق ص٢٣٣.

[٥٢] فوكو ،ميشيل – المراقبة والمعاقبة / ولادة السجن –مصدر سابق- ص٢١٥-٢١٦.

[٥٣] فوكو ، ميشيل – تأريخ الجنسانية / إرادة العرفان – مصدر سابق- ص١٢٠.

[٥٤] بغورة ، الزواوي – مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو – مصدر سابق ص٢٣٤.

[٥٥] فوكو ،ميشال – أرادة العرفان – مصدر سابق- ص٧٧.

[٥٦] بغورة ، الزواوي – مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو – مصدر سابق- ص٢٣٣-٢٣٤.

[٥٧] فوكو ، ميشيل – المراقبة والمعاقبة / ولادة السجن –مصدر سابق- ص٨٢.

[٥٨] المصدر السابق -ص٨١.

[٥٩] دريفوس ، أوبيير - ورابينوف ، بول – ميشل فوكو مسيرة فلسفية – ترجمة : جورج ابي صالح – مركز الانماء القومي – بيروت – ص١٠٣.

[٦٠] فوكو ، ميشيال – المراقبة والمعاقبة / ولادة السجن –مصدر سابق- ص٨٢.

[٦١] فوكو ، ميشيل – تأريخ الجنسانية / إرادة العرفان – مصدر سابق –ص١٢٠.

[٦٢] فوكو ، ميشيل – المراقبة والمعاقبة / ولادة السجن –مصدر سابق- ص١١٦.

[٦٣] المصدر السابق- ص١٤٩.

[٦٤] فوكو ، ميشال – تأريخ الجنسانية / إرادة العرفان – مصدر سابق- ص١٢٠-١٢١.

[٦٥] فوكو ،ميشيل – المراقبة والمعاقبة / ولادة السجن –مصدر سابق- ص١٤٨-١٤٩.

[٦٦] فوكو ، ميشال – تأريخ الجنسانية / إرادة العرفان – مصدر سابق- ص١١٩.

[٦٧] فوكو ،ميشيل – المراقبة والمعاقبة / ولادة السجن –مصدر سابق- ص٨٨.

[٦٨] فوكو ، ميشيال – تأريخ الجنسانية / إرادة العرفان – مصدر سابق- ص١١٥.

[٦٩] فوكو ، ميشيال – المراقبة والمعاقبة / تأريخ الجنسانية – مصدر سابق- ص٨٥.

[٧٠] المصدر السابق- ص٨٥.

[٧١] المصدر السابق- ص٧٨.

المصادر والمراجع :

- اشتي ، فارس- مدخل الى العلم بالسياسة – بيسان للنشر –بيروت – ط١ – ٢٠٠٠.
- الايبار ، جان وليام – السلطة السياسية – ترجمة : الياس حنا الياس – منشورات عويدات – بيروت – ١٩٨٣.
- بغورة ، الزواوي – الفكر الاخلاقي لما بعد الحداثة / الفلسفة الفرنسية نموذجاً- مجلة عالم الفكر – العدد٢ – المجلد ٤١.
- بغورة ، الزواوي – مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو – المجلس الاعلى للثقافة – ٢٠٠٠.
- بنمخلوف ، علي – وجنجار ، محمد – مفردات الفلسفة الاوربية / الفلسفة السياسية – مراجعة الترجمة العربية : الحسين سحبان – المركز الثقافي العربي – المغرب – ٢٠١٢-ط١.
- الجاسور ، ناظم عبد الواحد – موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية – دار النهضة العربية – بيروت – ٢٠٠٨ – ط١.
- دريفوس – أوبيير ،ورابينوف ، بول – ميشيل فوكو مسيرة فلسفية – ترجمة: جورج أبي صالح –مركز الانماء القومي –بيروت.
- دوس ، فرانسوا –عالم فوكو الفيلسوف الملتزم / أو رجل اختراق الحدود – مجلة المنار – العدد (٢).
- صالح ، هاشم – فيلسوف القائمة الثامنة –مجلة الكرمل –العدد ١٢ – ١٩٨٤.
- صفدي ،مطاع –نقد العقل الغربي / الحداثة ما بعد الحداثة – مركز الانماء القومي – لبنان .
- طرابيشي ، جورج – معجم الفلاسفة – دار الطليعة – بيروت – ط١ -١٩٨٧.
- عبد النور ، ابن داود – المدخل الفلسفي للحداثة / تحليلية نظام تمظهر العقل الغربي – منشورات الاختلاف -٢٠٠٩-ط١.
- العيادي ، عبد العزيز – ميشال فوكو / المعرفة والسلطة – المؤسسة الجامعية للدراسات – بيروت -١٩٩٤-ط١.
- فوكو ، ميشيل – المراقبة والمعاقبة / ولادة السجن – ترجمة : علي مقلد – مراجعة وتقديم : مطاع صفدي – مركز الانماء القومي – بيروت – ١٩٩٠.
- فوكو ، ميشيل – تأريخ الجنسانية / إرادة العرفان – ترجمة : محمد هاشم – أفريقيا الشرق – المغرب.
- فيبر ، ماكس – العلم والسياسة بوصفها حرفة – ترجمة : جورج كتورة – مراجعة وتقديم : رضوان السيد – المنظمة العربية للترجمة – بيروت -٢٠١١ –ط١.
- محمد ، علي عبد المعطي – ومحمد ، محمد علي – السياسة بين النظرية والتطبيق –تقديم : محمد علي ابو ريان – دار الجامعات المصرية – الاسكندرية – ١٩٧٦.
- النجار ، شيرزاد احمد – دراسات في علم السياسة – دار دجلة – الاردن -٢٠١٠.
- النشار ، مصطفى حسن – مدخل الى الفلسفة السياسية والأجتماعية – دار الميسر للنشر والتوزيع – عمان – ٢٠١٢ –ط١.